الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

الأربعاء ١١ آب ٢٠٢١ | الموافق ٣ محرم ١٤٤٣ هـ | العدد ٣٥٤٠ السنة الخامسة عشرة | **الناشر** | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع

www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | August 11, 2021 | No. 3540 | 15th year

٨ تأخّر في وصول رسائل تعبئة البنزين ومحطات تستغرب!

١٠ مدير الاتصالات لـ«الوطن»: تلف البطاريات بسبب الانقطاع الطويل للكهرباء

١٣ تشرين يعتمد قائمته النهائية للدوري وزيني متفائل

١٤ عملان شاميان جاهزان وعودة «بقعة ضوء» بعد غياب

التغيير شمل خمس وزارات أبرزها حماية المستهلك والإعلام والشؤون الاجتماعية

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً يقضي بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة عرنوس

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس، المرسوم رقم (٢٠٨) لعام ٢٠٢١ القاضي بتشكيل الوزارة السورية الجديدة برئاسة المهندس حسين عرنوس.

وشمل التغيير خمسة وزراء، وهم التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والإعلام والشؤون الاجتماعية والعمل، إضافة إلى وزاري دولة، في حين احتفظ أغلبية وزراء الحكومة السابقة بحقائبهم.

ويأتي هذا التغيير بعد أداء القسم الدستوري وفوز الرئيس الأسد بولاية دستورية جديدة، حيث اعتبرت الحكومة بحكم المستقيلة وفقاً لما نص عليه دستور الجمهورية العربية السورية وفقاً للمادة ١٢٥ «تصبح الوزارة بحكم المستقيلة عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية، وتستمر بتسيير الأعمال ريثما يصدر مرسوم بتسمية الوزارة الجديدة».

وكان الرئيس الأسد قد أصدر مرسوماً بتشكيل حكومة برئاسة عرنوس قبل أقل من عام، ومن دلالات ولادة الحكومة الجديدة يوم أمس وخروج خمسة وزراء فقط، أن الغاية من أي تغيير أو تعديل ليس تغيير الأسماء فقط، وإنما الأمر مرتبط بالمهام الموكلة للوزراء وقدرتهم على إنجازها في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، لاسيما أن التعديلات الوزارية التي يجريها الرئيس الأسد لم ترتبط يوماً بمدة زمنية محددة أو حدث معين، بل بتقييم عمل الوزراء، حيث يمكن أن يكون هناك تعديل للحكومة في أي وقت وأي زمن وأن الغاية هي إحداث تناغم في عمل الوزارات وإداراتها ومؤسساتها لاسيما الخدمية منها، حيث إن استبقاء أغلبية الوزراء هو لمنحهم فرصة جديدة لإنجاز المزيد من العمل، ولاسيما أن المعطيات العملية تدلل على أنهم لم يفشلوا بالمعنى الإداري أو الشخصي، فالتغيير في الأسماء لم يكن يوماً هدفاً بحد ذاته.

التغيير الأهم الذي أجري أمس، والذي يلامس حياة السوريين المعيشية اليوم لاسيما في ظل الأزمة الخانقة التي يعيشها السوريون نتيجة الإرهاب الاقتصادي الأميركي الجائر الممارس بحقهم والذي يحتاج إلى حلول خلاقة وقادرة على إدارة هذه المرحلة، جاء في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حيث كلّف الرئيس الأسد بهذه الوزارة عمرو سالم، الذي سبق وشغل منصب وزير للاتصالات والتقانة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وهو قادم من خلفية وتجربة أكاديمية علمية ومعلوماتية قيمة، يمكن الاستفادة منها ربما بتجربة البطاقة الذكية التي اعتمدتها الحكومة مؤخراً، كما أنه عرف مؤخراً بكتاباته وآرائه على مواقع التواصل الاجتماعي والتي قدم فيها رؤيته وحلوله لمختلف القضايا الحياتية والمعيشية والقرارات الحكومية، مرفقاً إياها بحلول من وجهة نظره وكان آخرها ما يخص مشكلة الخبز والبنزين وإدارة تقديم الدعم لمستحقيه.

كما جاء التغيير الأساسي في حقيبة وزارة الإعلام، حيث كلّف الوزير الدكتور بطرس حلاق بمهامها، وهو أيضاً قادم من خلفية أكاديمية وكان يشغل منصب نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون العلمية منذ ٢٣/٣/ ٢٠٢١، وحاصل على شهادة الدكتوراه في إدارة المؤسسات الإعلامية من كلية الإعلام بجامعة القاهرة، ودرجة الماجستير في العلاقات العامة والإعلان من الجامعة ذاتها.

التغيير الأساسي الثالث كان من نصيب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث كلّف فيها محمد سيف الدين والذي شغل منصب معاون لوزير الأشغال العامة والإسكان للشؤون القانونية والخدمات من عام ٢٠١٢ حتى تاريخه كما شغل قبلها إدارة عدد من المديريات وكلّف بعدة مهام.

تعديلات الوزارة الجديدة شملت كذلك وزيري دولة، وهما ديالا بركات عن الحزب القومي السوري الاجتماعي، وعبد الله عبد الله عن حزب الوحدويين الاشتراكيين.

ومع إعلان التشكيلة الوزارية الجديدة تبقى عين السوريين على أداء الحكومة الجديدة، وقدرتها على تنفيذ بيانها المرتقب، على أمل أن يكون هذا التعديل فرصة جديدة للعمل على تجاوز المصاعب المعيشية والخدمية التي نعيشها جميعاً.

مرسوم بتعيين فادي سلطي الخليل رئيساً لهيئة التخطيط والتعاون الدولي

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس، مرسوماً يقضي بتعيين فادي سلطي الخليل الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق رئيساً لهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

المرسوم الذي حمل رقم ٢٠٩ لعام ٢٠٢١، أنهى العمل بالمرسوم رقم ٢٠٤ تاريخ ٣/٧/٢٠١٦ المتضمن تعيين عماد عبد الغني الصابوني رئيساً لهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

والخليل يحمل دكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة كوبان الحكومية بروسيا الاتحادية، وعمل أستاذاً في الاقتصاد السياسي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق وأستاذاً في الاقتصاد والتخطيط في جامعة تشرين، ورئيس قسم الاقتصاد والتخطيط في جامعة تشرين ولديه العديد من الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة والدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات، وقام بالإشراف على العديد من رسائل الدكتوراه والماجستير المنجزة.

وزير الخارجية العراقي في طهران تحضيراً لمؤتمر إقليمي لدول الجوار

بغداد تستأنف مساعيها لعقد اجتماع سعودي إيراني على أراضيها

الوطن - وكالات

تزامناً مع تحضيرات بغداد لعقد مؤتمر إقليمي لدول الجوار أواخر الشهر الجاري، وصل وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إلى طهران أمس والتقى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لبحث آخر التطورات بالمنطقة، وتسليمه دعوة من رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي لحضور «مؤتمر دول الجوار العراقي».

وكالة «إيرنا» الإيرانية نقلت عن رئيسي تأكيده بأن بلاده تعتبر الحوار بين دول المنطقة في سياق معالجة قضاياها وتحسين العلاقات فيما بينها، خطوة باتجاه تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، وتشدد على أن تدخل الأجانب في شؤونها سيثير التوتر ويهدد الأمن في المنطقة، وأضاف: «تضافر الجهود والتعاون بين الدول الإقليمية بعيداً عن التدخل الأجنبي، عنصر أساس لاستمرار الأمن والحفاظ على استقرار هذه الدول وتوفير الرخاء لشعوبها».

الوزير العراقي اعتبر بدوره أن تنظيم «مؤتمر دول الجوار العراقي» سيوفر ظروف الحوار بين الدول وصولاً إلى الفهم المشترك على صعيد المنطقة، مشدداً على أن ترسيخ الأمن المستدام في المنطقة لن يتحقق من دون مشاركة إيران والعراق.

وزير الخارجية العراقي كان قد التقى في وقت سابق أمس نظيره الإيراني محمد جواد ظريف حيث بحث معه في العلاقات الثنائية وآخر المستجدات الإقليمية والدولية».

كما التقى أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، الأدميرال علي شمخاني، الذي أعلن أن بلاده «تراقب عن كثب السلوك المشبوه للولايات المتحدة وبريطانيا والكيان الإسرائيلي في المنطقة»، معتبراً أن «استمرار الوجود الخطير والشرير للجيش الأميركي، وتدخّله في الشؤون الداخلية للمنطقة علناً وسراً من شأنهما إبقاء الظروف متشنجةً، وسيزيدان من التوترات في المنطقة».

التحرك العراقي صوب طهران تزامن مع أنباء نقلتها مصادر لقناة «الميادين» أشارت فيها إلى انعقاد مؤتمر في بغداد بعد أسبوعين ستحضره قيادات من السعودية وإيران وتركيا والإمارات وقطر ومصر والأردن، لافتة إلى وجود مساعٍ عراقية لجمع قيادات تلك البلدان، وإيجاد نقاط تقارُب مشتركة بينها.

ووفق المصادر يُتوقَّع حضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حيث سبق وأعلنت رئاسة الوزراء العراقية، عقب اتصال بين ماكرون ومصطفى الكاظمي، أن رئيس الوزراء العراقي أبلغ إلى ماكرون أن «فرنسا شريك حقيقي للعراق»، وأعلن ماكرون، من جهته، «دعمه الكامل للعراق»، وأشاد بـ«الدبلوماسية العراقية المتوازنة».

من جهتها قالت وزارة الخارجية العراقية إن الدعوات المرسلة لحضور المؤتمر، تشمل الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان.

مصادر عراقية كشفت أمس عن وجود مساعٍ لعقد اجتماع ثنائيّ بين السعودية وإيران على هامش المؤتمر، مشددةً على أن بغداد تسعى لإنهاء القطيعة بين طهران والرياض، بعد انعقاد اللقاءات الثنائية غير المعلنة.

من جانبه أفاد مصدر عراقي لـ«روسيا اليوم»، بأن «رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي يسعى مع قيادات سعودية وإيرانية لإقناعها باللقاء وإجراء محادثات بين البلدين في بغداد خلال مؤتمر قادة الدول الذي سيعقد نهاية الشهر الحالي».

وحسب المصدر، فإن «بغداد تريد إيجاد علاقة إيجابية بين الرياض وطهران، خاصة مع وجود رئيس جديد في إيران».

وفي الأشهر الماضية، أتاحت الوساطة العراقية عقد مباحثات بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين في بغداد، هدفها تحسين العلاقات بين الخصمين الإقليميين، والتي قطعتها الرياض رسمياً في مطلع عام ٢٠١٦، وقال وزير الخارجية الإيراني، خلال جلسة في منتدى أنطاليا في أيار الماضي: «نحن مستعدّون لإرسال سفيرنا إلى السعودية يوم غد، وليس هناك أفضل من الحوار»، فيما أبدى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، استعداد إيران لـ«إجراء محادثات مع السعودية، على أي مستوى»، معتبراً أنه «إذا لم يؤدِّ تغيير خطاب السعودية إلى تغيير في سلوكها، فلن تكون له نتائج عملية».

سوسان لـ«الوطن»: الأميركيون ينقصهم الكثير من الفهم والقراءة الجيدة للقرار ٢٢٥٤

المقداد لوفد من اليونيسيف: مستعدّون لتقديم التسهيلات اللازمة لضمان إيصال المساعدات إلى مستحقيها

موفق محمد- وكالات

جدّد وزير الخارجية والمغتربين التأكيد على استعداد سورية لتقديم التسهيلات اللازمة بما يضمن إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها.

وخلال استقباله أمس، نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» عمر عبدي، والوفد المرافق له، شدّد الوزير المقداد على ضرورة التزام جميع المنظمات الدولية العاملة بالشأن الإنساني في سورية بمعايير العمل الإنساني، مشيراً إلى أهمية توسيع النشاط الإنساني ليشمل المساعدات التنموية ومشاريع التعافي المبكر ودعم صمود السوريين.

وعرض الوزير المقداد لمعاناة السوريين في محافظة الحسكة بسبب توقف محطة علوك عن العمل، وبالتالي استمرار عدم وصول المياه إلى ما يزيد عن مليون مواطن سوري، معبّراً عن إدانته لجرائم النظام التركي وعن تقديره للجهود التي تبذلها اليونيسيف والهلال الأحمر العربي السوري في مجال تأمين المياه للمنطقة، كما عرض المقداد آثار وتداعيات الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري والتي لا تميز بين طفل وامرأة وشيخ، مشيراً إلى أن استمرار بعض الدول بانتهاج سياسة فرض هذه الإجراءات على الشعوب ما هو إلا دليل على زيف ادعاءات هذه الدول التي تضيّق فيها سبل العيش على الشعب السوري وتمنع عنه الغذاء والدواء والكهرباء وغيرها من مقومات الحياة التي تأثرت بشكل كبير بفعل هذه الإجراءات اللاإنسانية.

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال استقباله نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» عمر عبدي (عن الانترنت)

وأكد الجانبان على أهمية المشاريع التي تقوم اليونيسيف بتنفيذها بدعم وتسهيل من الحكومة السورية واتفقا على ضرورة زيادة حجمها بما يتناسب والاحتياجات الفعلية للأطفال السوريين وبشكل خاص في مجالات التعليم والصحة والمياه.

على صعيدٍ موازٍ، وفي أول ردٍّ رسمي من دمشق، انتقد معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان التصريحات الأميركية الأخيرة حول شرعية وجود القوات الأميركية في سورية وتفسيرها المغلوط للقرار ٢٢٥٤، وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال سوسان: «إن أي وجود من دون موافقة الدولة المعنية، هو من وجهة نظر القانون الدولي وجود غير مشروع، هو احتلال لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال وجميعنا نعلم هدف الوجود الأميركي في سورية».

وأوضح، أن الوجود الأميركي في سورية، يهدف إلى تحقيق أهداف ما يسمى «الربيع العربي» والمتمثلة بالسيطرة والهيمنة على المنطقة ومصادرة القرارات الوطنية، وهذا في النهاية يصبّ في خدمة مصالح كيان الاحتلال الإسرائيلي وهيمنته في المنطقة.

ولفت معاون وزير الخارجية والمغتربين إلى أنه لم يعد غريباً أن كيان الاحتلال أصبح الموقع المتقدم للمصالح الغربية والأميركية الاستعمارية في المنطقة، وأضاف: «ولذلك أعود وأقول إن هذا الوجود لا يمكن تبريره وهو احتلال، وإذا كان المسؤولون الأميركيون يقولون إنه بموجب القرار ٢٢٥٤، فأنا أقول لهم إنه ينقصهم الكثير من الفهم والقراءة الجيدة لهذا القرار، لأن المفروض من حيث المبدأ أن الأمم المتحدة لا تبرّر أي عدوان ولا تبرّر أي احتلال. فكيف يفسرون القرار كما يشاؤون».

وأكد سوسان، أن «النفط السوري تتم سرقته من قبل وبحماية الاحتلال الأميركي، والكل يعلم أن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب سبق وسمح لشركة أميركية باستثمار المواقع النفطية في سورية وتصدير النفط، لذلك على من يضحكون! ففضيحتهم كبيرة ومهما قالوا ومهما فعلوا لن يستطيعوا إخفاء ممارساتهم المشينة في سورية»، وذلك في ردّه على مزاعم بأن القوات الأميركية لا تسرق النفط السوري.

نمط الحياة وثقافة عمل الحلبيين لا تستجيبان لإلزام الفعاليات الاقتصادية بدوام «نهاري» محدّد

المحافظ لرئيس غرفة تجارة دمشق: قرار الإغلاق قيد التجربة لمدة أسبوع

حلب - خالد زنكلو
دمشق - رامز محفوظ

لم تخفّ بعد وتيرة اعتراضات الكثير من تجار وأصحاب الفعاليات التجارية في دمشق على قرار المحافظة بتحديد فتح وإغلاق الأسواق والفعاليات في وقت محدد لتدخل محافظة حلب على الخط بقرار مماثل سرى مفعوله أمس، ما اعتبرته فعاليات اقتصادية في المحافظة بأن مصيره الفشل على غرار قرار سابق صدر في ٢٠٠٧ ولاقى المصير ذاته.

وحول آخر مستجدات القرار في دمشق كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مازن حسن أن رئيس مجلس إدارة الغرفة محمد أبو الهدى اللحام اتصل منذ يومين مع محافظ دمشق عادل العلبي ونقل وجهة نظر التجار بالقرار واعتراضهم عليه، فكان جواب المحافظ بدوره بأن هذا القرار قيد التجربة حالياً وسنقوم بتجريبه مدة أسبوع وبناء على نتائج تنفيذه على الأرض يتم اتخاذ القرار المناسب.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن حسن أن بعض التجار في دمشق طالبوا باعتراضهم بتمديد مدة الفتح حتى الساعة الواحدة ليلاً أسوة بالمولات التجارية التي سمح لها بالفتح حتى الساعة الواحدة، مشيراً إلى أن التجار المعترضين على القرار هم من تجار الألبسة وهؤلاء من أكثر المتضررين.

أما في حلب قالت بعض الفعاليات لـ«الوطن» إن دمشق، التي سبقت حلب باتخاذ قرار مماثل، تختلف عن العاصمة الاقتصادية للبلاد من حيث الكثير من المعطيات التي تتنافى مع القرار ولا تصب في خانة مبررات إنجاحه، وفي مقدمتها نمط حياة السكان المختلف، والذي يتجلى بالسهر حتى وقت متأخر من الليل مقابل الاستيقاظ في وقت متأخر من النهار، وهو طبع عمره عقود ويصعب التأقلم مع سواه.

ولفتت إلى أن ثقافة العمل لدى الحلبيين تحبّذ العمل الليلي على حساب النهاري، وتحابي ورديات العمل الليلية في الورش والمصانع.

وأكد مستثمرو محال للألبسة في شارع الإكسبرس بحي الفرقان وشارع الماركات بحي الموكامبو لـ«الوطن» أنه يندر أن تفتح المحال والأسواق التجارية أبوابها قبل فترة الظهيرة لأنه لا جدوى اقتصادية من ذلك في ظل عزوف المتسوقين عن الخروج إلى الأسواق إلا في الفترة المسائية وعلى امتداد الثلث الأول من الليل.

وأبدى المستثمرون قلقهم ومخاوفهم من أن يفتح قرار فتح وإغلاق المحال التجارية باب رزق جديد من جيوبهم لصالح الجهات الموكل إليها مراقبة تنفيذ القرار، في ظل كساد وضائقة اقتصادية لا تحتمل، مردّها إلى ضعف المقدرة الشرائية لأغلبية المتسوقين، وطالبوا باشتراك الغرف والاتحادات المعنية في تعديل القرار بما ينسجم ويتواءم مع ظروف حلب الموضوعية.

وبيّن أصحاب ورش صناعية، تتخذ من الأحياء السكنية مقراً لها، أن عملهم مرتبط بساعات تشغيل مولدات الأمبير «والتي يتأخر بعضها بالتشغيل حتى منتصف النهار أو حتى الرابعة عصراً، على حين يستمر دوران محركاتها إلى ما بعد منتصف الليل، فكيف لنا أن نلتزم بتطبيق القرار في ظل التقنين الكهربائي الجائر والذي لا يصلنا نهاراً، عدا عن ساعات وصله غير المنتظمة نهائياً بخلاف العاصمة دمشق»، وفق قول أحدهم لـ«الوطن».

وسارت محافظات أخرى على خطا محافظتي دمشق وحلب بإصدار قرارات حددت بموجبها أيضاً فتح وإغلاق الأسواق والفعاليات التجارية وهي محافظات ريف دمشق واللاذقية وطرطوس ودرعا، ودير الزور.